

## الركود التضخمي في الاقتصاد السوري خلال الفترة 2000-2010

مضر معلا يوسف\*

(تاريخ الإيداع 8 / 9 / 2015. قُبل للنشر في 12 / 11 / 2015)

### □ ملخص □

يعد الركود أو توقف النمو المصحوب بارتفاع معدل التضخم من الحالات الضارة بالاقتصاد كما جرى تعريفه على انه تضخم مصحوب بارتفاع معدل البطالة وهو يشكل دوماً عائقاً امام حسابات واضعي السياسات، لتداعياته السلبية على الاقتصاد خصوصاً بسبب تضرر الإنفاق ودفع الطلب نحو التراجع. وتشير الآراء إلى ان السياسي البريطاني بان ماكلويد هو أول من صاغ المصطلح في كلمة له امام البرلمان عام 1965 بقوله لدينا حالة تضخم في جانب وتوقف للنمو في جانب آخر لذلك فإننا نعاني ركوداً تضخيمياً. نظراً لأهمية هذه الظاهرة فقد هدفت الدراسة إلى إثبات وجود ظاهرة الركود التضخمية في الاقتصاد السوري الذي لم يصل إلى مرحلة التشغيل الكامل من خلال جمع البيانات عن هذا الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وتحليلها وذلك لرصد مؤشرات كل من الركود والتضخم في الاقتصاد السوري وأثارها خلال ذات الفترة الزمنية وبيان دور الحكومة في ظهور الركود التضخمي من خلال السياسات (الاقتصادية - المالية - النقدية) التي تتبعها الحكومة وبيان الإجراءات الواجب إتباعها لإزالة التناقض بين السياسات الحكومية لمعالجة ظاهرة الركود التضخمي وتنشيط الاقتصاد الوطني و زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقليص معدلات البطالة .

الكلمات المفتاحية: الركود التضخمي - الفجوة التضخمية- الكتلة النقدية- الركود- التضخم- البطالة - سعر الفائدة.

\* ماجستير - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سورية.

## The Inflationary Recession In The Syrian Economy

Mudar Yousef\*

(Received 8 / 9 / 2015. Accepted 12 / 11 / 2015)

### □ ABSTRACT □

The recession or the stopping of the growth accompanied with an increase in the rate of the inflation is considered as one of the damaging situations of the economy and has also been defined as inflation accompanied by an increase in the rate of unemployment and it is used to be an obstacle to the calculations of the policy makers because of its negative consequences on the economy, particularly because of the damage on the expenditure and pushing of the demand backwards. It is believed that the British politician Pan MacLoid is the first person to form the idiom in the speech of the parliament in 1965 when he said that we had an inflation situation on one side and a stopping of the development on the other side, so we were suffering from an inflationary recession.

Because of the importance of this phenomenon, the study aims to prove the existence of the inflationary recession phenomenon in the Syrian economy, which doesn't reach to the level of the entire employment through the collecting of data about this economy during a specific period and analyzing them in order to monitor the indexes and the effects of the recession and the inflation in the Syrian economy during the same period and reveal the role of the government in the emergence of the inflationary recession as a result of the economic, financial and monetary policies followed by the government as well and reveal the procedures which they must follow to remove of the contradiction among the governmental policies to treat the inflationary recession phenomenon, to activate the national economy and to increase the rate of development of the entire local production as well as to reduce the unemployment rates.

**Key words:** the inflationary recession – the inflationary gap – the monetary mass – the recession – the inflation – the unemployment – the price of the interest

---

\* Master -Economy and Planning Department- Faculty of Economics- University of Tishreen-Lattakia- Syria.

**مقدمة :**

الركود التضخمي : يعني اجتماع نقيضين كان علم الاقتصاد ولفترة طويلة يفترض استحالة اجتماعهما هما الركود والتضخم حيث يترافق التضخم المعبر عنه بارتفاع الأسعار مع تقلص الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة . فالركود التضخمي يعبر عن خلل هيكلي في قطاعات الاقتصاد ينجم عن تضارب السياسات المستخدمة التي يؤدي بعضها إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة الطلب وإحداث زيادة في معدلات التضخم ويؤدي بعضها الآخر إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وتراجع حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف العمال وعناصر الإنتاج .

تعد قضيتا الركود والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية والمتطورة على حد سواء .

وتعد هاتان المشكلتان من أهم المرتكزات التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما .

وعليه يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي هل مر الاقتصاد السوري بظاهرة الركود التضخمي خلال الفترة المدروسة ( 2000-2010 ) .

**أهمية البحث وأهدافه:**

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث أن ظهور الركود التضخمي في اقتصاد ما يعبر عن وجود خلل هيكلي في قطاعات هذا الاقتصاد ناجم عن تضارب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للحكومة ، وبالتالي فإن دراسة هذه الظاهرة وآلية عملها و أثرها على الاقتصاد والأسباب المؤدية إليها تمكن من وضع الإجراءات اللازمة لحشد جميع الطاقات والموارد الاقتصادية المتاحة في البلد واستغلالها على أكمل وجه لمعالجة هذه الظاهرة، ويهدف البحث إلى دراسة الاقتصاد السوري خلال فترة زمنية معينة ( 2000-2010) بهدف رصد مؤشرات كل من الركود والتضخم خلال هذه الفترة الزمنية وبيان أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة والبحث عن الإجراءات التي يتوجب على الحكومة اتباعها لمعالجة الاقتصاد .

**فرضيات البحث :**

- ظهور مؤشرات الركود في الاقتصاد السوري خلال فترة زمنية 2000-2010 ،
- ظهور مؤشرات التضخم في الاقتصاد السوري خلال فترة زمنية 2000-2010.

**منهجية البحث :**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية في تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها وإعطاء التفسيرات المنطقية واستخلاص النتائج وقد تم الاعتماد على بيانات إحصائية منشورة في دوريات رسمية ( بيانات سنوية ) كالمجموعة الإحصائية السورية ، نشرات مصرف سورية المركزي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

## مكان زمان البحث :

سوريا - ( 2000-2010 )

## مؤشرات الركود التضخمي في الاقتصاد السوري :

تعد سوريا من البلدان النامية التي تحتوي على كم كبير من الموارد الاقتصادية المعطلة . فالإقتصاد السوري لا يزال في مرحلة نقص التشغيل، ولم يصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، فهل من الممكن أن يعاني من الركود التضخمي على غرار اقتصاديات الدول الرأسمالية التي شارفت الوصول إلى التشغيل الكامل . للإجابة على هذا السؤال سنقوم بالبحث عن مؤشرات الركود التضخمي في الاقتصاد السوري .

## أولاً: مؤشرات التضخم :

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940 تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب . [1]

وقد عدها كينز بمنزلة القوة الدافعة في جهاز التضخم وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع . كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدة نقدية بهدف مساعدة السلطات المالية والنقدية لوضع حد لهذه الظاهرة . [2]

## وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية :

### 1- معيار فائض الطلب الكلي :

تقاس الفجوة التضخمية وفقاً لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوباً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة . [3]

ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية إلى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل .

تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع ويمكن صياغة فائض الطلب وفق

المعادلة التالية :

الفجوة التضخمية = الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

الإنفاق الكلي = الإنفاق الحكومي + الإنفاق الخاص + الاستثمار

ولا بد من إدخال أثر المعاملات الخارجية من صادرات وواردات على كل من الطلب الفعال وعلى المتاح من

السلع والخدمات فتصبح المعادلة :

الفجوة التضخمية = ( الإنفاق الحكومي + الإنفاق الخاص + الاستثمار + الصادرات ) - ( الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة + الواردات بالأسعار الثابتة )

جدول رقم (1) يبين معدل التضخم وفق معيار فائض الطلب (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية)

معدل التضخم	النتائج المحلي الإجمالي	بالأسعار الحالية	التضخمية الفجوة	العرض	الواردات	النتائج المحلي الإجمالي	الطلب	صادرات	استثمار	اتفاق حكومي	العام
-	903944	0	1167812	263686	903944	1167812	326715	156092	572671	112244	2000
%2	954137	21148	1229882	291204	938678	1251030	359278	198166	571863	121723	2001
%5	1014542	49207	1289510	311028	978482	1338717	404102	206587	603243	124785	2002
%9	1074163	73394	1315921	298302	1017619	1389315	345964	249681	649598	144072	2003
%22	1266891	287718	1507173	418146	1089027	1794891	512445	274500	810037	197909	2004
%32	1506440	481215	1683549	526835	1156714	2164764	618278	346737	993118	206631	2005
%40	1704974	687597	1675020	459938	1215082	2362617	673495	371519	1122666	194937	2006
%41	2017825	836568	1796028	511993	1284035	2632596	779930	412136	1192230	248300	2007
%45	2445060	1101442	1892637	551121	1341516	2994079	919542	408725	1390933	274879	2008
%46	2520705	1149086	1845415	424583	1420832	2994517	732502	451605	1508579	301815	2009
%56	2791775	1570757	1958461	488758	1469703	3529218	911773	579911	1691479	346055	2010

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للاعوام المذكورة.

معدل التضخم = الفجوة / الناتج بالأسعار الجارية<sup>[4]</sup>

ويلاحظ ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد السوري بشكل كبير.

## 2- معيار الرقم القياسي للأسعار :

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من المقاييس المعبرة عن التضخم كونه يعكس الارتفاع العام في مستوى

الأسعار ويبين الجدول التالي معدلات التضخم (الرسمية والفعلية) وفق هذا المعيار<sup>[5]</sup>.

جدول رقم (2) يبين معدل التضخم وفق معيار الرقم القياسي للأسعار

معدل التضخم الفعلي	معدل التضخم الرسمي	السنة
9.3	3	2001
13.4	1	2002
5.2	4.8	2003
17	4.6	2004
16.3	7.5	2005
18.5	10	2006
9	4.5	2007
19	15.2	2008
11.3	2.3	2009

المصدر: المرجع رقم (5)

يلاحظ حجم الهوة الواسع بين تضخم الأسعار الفعلية وأرقام التضخم المعلنة حيث أن الارتفاع المستمر في

مستوى الأسعار الحقيقي يعكس مستوى التضخم الذي يضعف القيمة الشرائية لليرة السورية ويؤدي إلى تدهور مستوى

المعيشة للأفراد .

### ثانياً: مؤشرات الركود :

يمكن تعريف الركود من خلال آثاره فيكون انخفاض في معدلات نمو الناتج وتراجع حجم الاستثمار وزيادة الاكتناز والادخار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم البطالة . [6] .

أما إذا أردنا تعريف الركود من خلال أسبابه فيكون :

انخفاض حجم الإنفاق الحكومي يدفع المستثمرين لتخفيض استثماراتهم الخاصة مما يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج وظهور البطالة .

ولا بد من الإشارة إلى أنه لا توجد مقاييس رياضية لتحديد وقياس معدل الركود ، بل تعارف الاقتصاديون على مجموعة من المعايير والمؤشرات يمكن دراستها وتحديد الحالة الاقتصادية في كل دولة وأهم هذه المعايير والمؤشرات :

### 1-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

جدول رقم (3) يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الأرقام مقدره بملايين الليرات السورية).

العام	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو
2000	903944	-	903944	-
2001	954137	5.5	938678	3.8
2002	1014542	6.3	978482	4.2
2003	1074163	5.8	1017619	3.9
2004	1266891	17.9	1089027	7
2005	1506440	18.9	11561714	6.2
2006	1704974	13.1	1215082	5
2007	2017825	18.3	1284035	5.6
2008	2445060	21	13141516	4.4
2009	2520705	3	1420832	5.9
2010	2791775	10	1469703	3.4

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للاعوام المذكورة

يبلغ معدل النمو الوسطي للسنوات 4.9% هو يقع في هامش قياس الركود في الدول النامية .

### 2-تراجع التكوين الرأسمالي الثابت:

جدول رقم (4) يبين إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي (الأرقام مقدره بملايين الليرات السورية).

العام	قطاع عام	خاص	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	الناتج الكلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي التكوين الرأسمالي /الناتج المحلي الإجمالي
2000	99331	56761	156092	903944	17%

20%	954137	198166	81029	117137	2001
20%	1014542	206587	81395	125192	2002
23%	1074163	248766	88636	160130	2003
21%	1266891	274500	133170	141330	2004
23%	1506440	346737	179582	167155	2005
21%	1704974	371519	199307	172212	2006
16%	2017825	412136	233819	178317	2007
16%	2445060	408725	250326	158399	2008
17%	2520705	451605	256330	195275	2009
20%	2791775	579911	348064	231847	2010

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للاعوام المذكورة .

تؤكد المدارس الاقتصادية أهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني وترى جميعها أن زيادة حجم الاستثمار سوف يزيد التشغيل والإنتاج وأن انخفاض حجم الاستثمار سوف يخفض حجم الطب الكلي وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو الركود ولم تركز المدارس الاقتصادية على نسبة محددة للاستثمار من الناتج لكن الخبرات العملية إلى جانب النظرية ركزت على بعض النسب .<sup>[7]</sup>

أ-الدول النامية 35% من الناتج .

ب-الدول المتقدمة 40-45% من الناتج

إن مقارنة هذه النسبة في سوريا بهذه النسب العالمية يكشف حالة الركود ويؤكد استمراريتها .

حيث بلغت هذه النسبة في سوريا في أحسن حالتها عام 2005 لـ 23% في حين إنه كان من المفترض أن

تبلغ 30% كحد أدنى بالتالي فإنها تحتاج إلى استثمارات إضافية بحدود 7%.

3-نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (5) يبين نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي

(الأرقام مقدره بملايين الليرات السورية)

نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الصناعة والتعدين	العام
30%	903944	272514	2000
29%	938678	275152	2001
27%	978482	264984	2002
24%	1017619	248905	2003
27%	1089027	295369	2004
24%	1156714	286529	2005
23%	1215082	288140	2006
17%	1284035	299061	2007

2008	310654	1341516	23%
2009	321505	1420832	23%
2010	348729	1469703	24%

المصدر : التقرير العربي الاقتصادي الموحد للاعوام المذكورة.

- يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. ولا بد من الإشارة إلى أن التعامل مع الأرقام المدرجة تحت اسم الصناعة يجب أن يتم بحذر شديد وذلك :  
 أ- لاندماج الصناعة التحويلية مع الصناعات الإستخراجية والتعدين في الأرقام .  
 ب- لم يعد بإمكان الاقتصاد السوري الاعتماد عليها بعد أن بدأ النفط السوري بالنضوب حيث انخفض إنتاج النفط من 34.9 مليون متر مكعب عام 2003 إلى 20 مليون متر مكعب عام 2008 .  
 ج- ما يهم هو الصناعة التحويلية كثيفة العمالة والتي تشغل في القطاع العام وحده 151 ألف عامل /عام 2008/ بكلفة أجور وصلت إلى 25 مليار ليرة سورية، في حين إن استخراج البترول وارتفاع أسعاره وانخفاضها لا ينعكس بالضرورة إيجابياً على حجم العمالة الموظفة في القطاع الاستخراجي العام والتي لا تتجاوز 22 ألف عامل بكتلة أجور وصلت 6 مليار ليرة سورية ولا يستوعب جيش العمالة السوري ولا يوضح درجة كفاءة المنتج السوري ومن الجدير ذكره أن أهم السمات العامة للصناعة التحويلية السورية هي : [8]  
 1- انخفاض القيمة المضافة المتحققة وتدني نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ حوالي 7% في سوريا في حين تبلغ 17% في تونس و 16% في مصر .  
 2- عجز الميزان التجاري للصناعة التحويلية مترافق مع خلل هيكل في بنية التجارة الخارجية ولهذه الصناعة. حيث تنحصر معظم الصادرات الصناعية بالموارد الأولية والخام في حين تخص معظم المستوردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة.  
 3- ضعف التشابك داخل قطاع الصناعات التحويلية وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنقل وغيرها من خلال توفير مستلزمات كل قطاع واستيعاب مخرجاته .  
 4- تدني المستوى التكنولوجي للصناعات القائمة وضعف الخبرات العاملة وتدني كفاءة الإدارة والتدريب والتأهيل.  
 5- غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والشركات العائلية والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الخاص الصناعي.

إن السمات السابقة تنعكس سلباً على قطاع الصناعة وتؤدي إلى نقص التشغيل وتدني مستوى الانتفاع من الطاقة الإنتاجية خاصة في القطاع العام حيث كان الانتفاع من الطاقات الإنتاجية لعام 2008 على الشكل التالي . [9]

جدول رقم (6) يبين مستوى الانتفاع من الطاقة الإنتاجية للقطاع العام حسب بيانات وزارة الصناعة

الأسمدة	الأحذية	الغزول الصوفية والممزوجة	القضبان الحديدية
30%	30%	40%	38%
الألبسة الجاهزة	الأقمشة القطنية	الصابون	المعكرونة
40%	50%	50%	60%
			الغزول القطنية
			75%



## 4- معدل البطالة :

تعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة ويعرف العاطل عن العمل حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية . كل قادر على العمل وراغب فيه باحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة هو يساوي نسبة الأفراد والعاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة . بلغ معدل البطالة <sup>[10]</sup> حسب دراسة خارطة البطالة في سورية 11.7% من قوة العمل عام 2003 أي إنها ازدادت خلال السنوات (1999-2003)، بمعدل وسطي سنوي يقارب 7.19% أي إن البطالة تنمو من العقد الماضي بمعدل شبه ثابت يعكس قصور عملية مواجهتها وغياب الحلول المحففة لها، بالإضافة إلى استمرار العوامل البنوية والمولدة لها من ناحية ومن ناحية أخرى بلغ معدل البطالة حسب مسوحات سوق العمل الأخيرة بحدود 8.1% في عام 2006 وانخفض في عام 2007 إلى 7.5%.

إن هذا الانخفاض الظاهري في معدل البطالة يعد انخفاضاً وهمياً حيث بنيت أرقام البطالة على أساس تعريف المشتغل في تعداد عام 2004 وهو كل من اشتغل لمدة ساعة واحدة خلال فترة الأسناد الزمني علماً بأن تعريف المشتغل في التعدادات السابقة كان كل من اشتغل لمدة لا تقل عن 30 ساعة خلال فترة الأسناد الزمني . وبموجب هذا التعريف إن المعدل يرتفع إلى 11% وإذا أضيف إليه 30% نسبة العاملين الموسميين والمؤقتين خلال نفس الفترة يصبح معدل البطالة 41% مما يعكس فشل السياسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة <sup>[11]</sup> ويكشف دورها في تعميق حالة الركود في الاقتصاد السوري .

نسبة الاستهلاك والادخار إلى الدخل :

جدول رقم (7) يبين نسبة الاستهلاك والادخار إلى الدخل (الأرقام مقدره بملايين الليرات السورية).

العام	الدخل المتاح	الادخار	الاستهلاك الكلي	الادخار / الدخل المتاح	الاستهلاك / الدخل المتاح
1999	763077	100354	662723	13%	87%
2000	827993	142988	685005	17%	83%
2001	900287	186824	731463	20%	80%
2002	937758	207733	730025	22%	78%
2003	993026	205340	787680	20%	80%
2004	1177626	250756	926870	21%	79%
2005	1379029	274574	1104455	20%	80%
2006	1593396	324463	1268933	20%	80%
2007	1921033	479603	1440530	25%	75%
2008	2352656	686844	1665812	29%	71%
2009	2423508	613114	1710394	25%	75%
2010	2655533	617999	2037534	23%	77%

### المصدر المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

من خلال دراسة أرقام ونسب الجدول يلاحظ ما يلي :

1- تراجع نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح من 87% عام 1999 إلى 77% عام 2010 الأمر الذي يعبر عن تقلص الطلب الفعال نتيجة انخفاض متوسط الدخل للشريحة الكبرى من أفراد المجتمع .

2- تزايد نسبة الادخار إلى الدخل المتاح من 13% عام 1999 إلى 23% عام 2010 الأمر الذي يساهم في

تخفيض الطلب الكلي الفعال يؤدي لتراجع حجم الاستثمار الصناعي والإنتاجي .

أسباب الركود التضخمي :

نستطيع أن نلخص أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة :

1- تمويل عجز الموازنة<sup>[12]</sup>:

جدول رقم (8) يبين الميزانية العامة 2007-2012

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	معدل 2011	2012
الانفاق الجاري المقدر	330.0	370.0	410.0	427.0	455.0	606.0	952.0
الانفاق الجاري الفعلي	325.0	375.0	442.0	446.5	483.2	856.0	714.0
نسبة التنفيذ%	98.5	101.4	107.8	104.6	106.2	106.2	....
الانفاق الاستثماري المقدر	258.0	230.0	275.0	327.0	380.0	380.0	375.0
الانفاق الاستثماري الفعلي	195.0	173.0	212.0	249.0	291.0	291.0	281.3
نسبة التنفيذ%	75.6	75.2	77.1	76.2	76.6	76.6	75.0
مجموع الانفاق الكلي المقدر	588.0	600.0	685.0	754.0	835.0	1166.0	1327.0
مجموع الإنفاق الفعلي	520.0	548.0	654.0	695.5	774.2	1147.0	995.3
الإيرادات المحلية المقدر	263.9	308.5	331.3	400.5	454.5	454.5	278.5
الإيرادات المحلية الفعلية	301.6	365.0	378.9	393.3	295.0	227.3	69.6
نسبة التنفيذ%	114.3	116.3	114.4	98.2	64.9	50.0	25.0
النسبة من مجموع الإيرادات%	65.6	74.4	63.1	59.6	60.3	53.9	21.8
منه إيرادات متعلقة بالنفط	99.6	131.4	128.3	156.7	176.6	176.6	23.5
منه إيرادات متعلقة بالنفط%	33.0	36.0	33.9	33.7	33.8	33.8	33.8
منه ضرائب على الدخل والأرباح	74.1	88.6	126.1	133.8	162.3	162.3	10.4
منه ضرائب على الدخل والأرباح %	24.8	24.3	33.3	28.8	31.1	31.1	15.0
الإيرادات الاستثمارية المقدر	239.7	99.3	127.6	177.1	194.2	194.2	500.6
الإيرادات الاستثمارية الفعلية	158.2	125.9	222.0	266.5	194.2	194.2	250.0
نسبة التنفيذ%	66.0	127.0	174.0	150.5	100.0	100.0	50.0
النسبة من مجموع الإيرادات%	34.4	25.6	36.9	40.4	39.7	46.1	78.2

779.1	648.7	648.7	577.6	458.9	407.8	503.6	مجموع الإيرادات المقدرة
319.6	421.5	489.2	659.8	600.9	490.9	459.8	مجموع الإيرادات الفعلية
-675.7	-725.5	-285.0	-35.7	-53.1	-57.1	-60.2	العجز الفعلي

المصدر: إعداد الباحث على ضوء بيان الحكومة المالي حول ميزانية 2012 الجدول رقم (1) ص 3، ورقم

(2) ص 5، والجدول رقم (12) العمليات المنفذة في الموازنة العامة، فنشرة الربعة لمصرف سورية المركزي لعام 2010. تم إعداد التقديرات للبيانات الفعلية على ضوء وسطي من التنفيذ خلال السنتين 2008-2009 لعام 2010. وعلى أساس وسطي السنتين 2009 و 2010، وكذلك معدل النمو، وبالنسبة لعام 2012 قد تم تقدير البيانات على ضوء قرار الحكومة رقم (1/17782) تاريخ 2011/12/19 القاضي بتخفيض الإنفاق بنسبة 25% بالنسبة لعام 2011، قرارات مجلس الوزراء بخصوص ترشيد الإنفاق وعدم تنفيذ أي مشروع استثماري جديد، وتوقعات الباحث على ضوء الظروف، تشمل هذه الإيرادات الضريبية على أرباح الشركة السورية للنفط والأدوات، والضرائب على المنتجات النفطية، والفائض لدى الشركة السورية للنفط وبالنسبة لبيانات 2011 و 2012 المعدلة فهي معدة بحيث تظهر كامل الموارد النفطية ضمن الإيرادات وكامل العجز النفطية وعجز الملاقة الكهربائية ضمن الإنفاق العام وكذلك الدعم التسويقي، حسب ما ورد في بيان الحكومة المالي لمشروع موازنة 2012 ص 7 - المرجع رقم (12).

جدول رقم (9) يبين العجز

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	معدل 2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي الأسمي	2018	2291	2519	2714	2700	2700	2493
كنسبة من الناتج المحلي %	.....	13.5	10.0	7.7	-0.5	....	-7.7
الإنفاق الجاري الفعلي	325.0	375.0	442.0	446.5	483.2	856.0	714.0
كنسبة من الناتج المحلي %	16.1	16.4	17.5	16.5	17.9	31.7	28.6
معدل التغير السنوي %	.....	15.4	17.9	1.0	8.2	....	-16.6
الاتفاق الاستثماري الفعلي	195.0	173.0	212.0	249.0	291.0	291.0	281.3
كنسبة من الناتج المحلي %	9.7	7.6	8.4	9.2	10.8	10.8	11.3
معدل التغير السنوي %	.....	-11.3	22.5	17.5	16.9	....	-3.3
مجموع الإنفاق الكلي الفعلي	520.0	548.0	654.0	695.5	774.2	1147.0	995.3
كنسبة من الناتج المحلي %	25.8	23.9	26.0	25.6	28.7	42.6	39.9
معدل التغير السنوي %	....	5.4	19.3	6.3	11.3	....	-13.2
الإيرادات المحلية الفعلية	301.6	365.0	376.9	393.3	295.0	227.3	69.6
كنسبة من الناتج المحلي %	14.9	15.9	15.0	14.5	10.9	8.4	2.8
معدل التغير السنوي %	....	21.0	3.8	3.8	-25.0	....	69.4
الإيرادات الاستثمارية الفعلية	158.2	125.9	222.0	266.5	194.2	194.2	250.0

10.0	7.2	7.2	9.8	8.8	6.5	7.8	كنسبة من الناتج المحلي %
28.7	....	-27.1	20.0	76.3	-20.4	.....	معدل التغير السنوي %
319.6	421.5	489.2	659.8	600.9	490.9	459.8	مجموع الإيرادات الكلية الفعلية
12.8	15.6	18.1	24.3	23.9	21.4	22.8	كنسبة من الناتج المحلي %
-24.2	....	-25.9	9.8	22.4	6.8	....	معدل التغير السنوي %
-675.7	-430.1	-285.0	-35.7	-53.1	-57.1	-60.2	العجز الكلي الفعلي
-27.1	-15.9	-10.6	-1.3	-2.1	-2.5	-3.0	كنسبة من الناتج المحلي %
57.1	....	698.3	-32.8	-7.0	-5.1	...	معدل التغير السنوي %

#### المصدر: الجدول رقم (8) وحسابات الباحث المرجع رقم (12)

يعد عجز الموازنة من أهم التحديات التي تواجه الحكومة وتبرز حدة المشكلة عندما تتدهور الإيرادات العامة خاصة في ظل غياب أو ضعف السوق المالية وتباطؤ نمو الناتج .  
وتشير بيانات الجداول أعلاه إلى أن العجز الفعلي يتراوح بين 60 و 35.7 مليار ليرة سورية خلال المدة 2007-2010 تقابلها نسبة 3- 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي .  
كما بلغ العجز بحسب البيانات غير المعدلة 285 مليار ليرة في عام 2011 هو ما يعادل 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي .

ولكن بحسب البيانات المعدلة لعامي 2011-2012 بلغ العجز 430 مليار و 675 مليار ليرة وهو يقابل 15.9% و 27.1% كنسبة من الناتج وهذه النسب أكبر من قدرة الاقتصاد السوري على تحملها بسبب غياب وضعف السوق المالية وعدم القدرة على زيادة الإيرادات المحلية (ضرائب ورسوم).  
مما يدفع الحكومة إلى تغطية العجز في الموازنة من خلال التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم .

#### 2- الدين العام :

يقسم الدين العام إلى دين داخلي ودين خارجي هو يتشكل نتيجة عجز الموازنات العامة للدولة وتتضمن العجزات التراكمية الناشئة عن تثبيت الأسعار وفوائدها من جهة، وكذلك العجز التراكمية للموازنات العامة السابقة للدولة وفوائدها من جهة ثانية .

أما عن العجزات في الموازنات للسنوات الموافقة فيتم تسديدها غالبا عن طريق الإصدار النقدي .

#### أ- المديونية الخارجية :

جدول رقم (10) يبين معدل الدين العام الخارجي (الأرقام مقدره بملايين الدولارات).

العام	إجمالي الدين العام الخارجي القائم	خدمة الدين العام الخارجي
2001	4083	350
2002	3692	360
2003	3890	368
2004	4137	393

393	4318	2005
303	5522	2006
661	5637	2007
680	5372	2008
620	4677	2009
638	4469	2010

### المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

وتساهم المديونية الخارجية في تعميق التضخم من خلال نقاط أساسية :

- العلاقة التي تنشأ بين انسياب القروض الأجنبية زيادة عرض النقود في الاقتصاد حيث تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لاستكمال أو لتمويل بعض المشاريع الاستثمارية الضخمة مما سيؤدي إلى زيادة واضحة في عرض النقود خاصة في حالة مشاريع البنية التحتية والمشروعات التي تتصف بطول فترة الإنشاء .
- إن عملية سداد الأقساط والفوائد تدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع وذلك لأن هذه المدفوعات استهلكت كمية أكبر من حصيللة القطع الأجنبي وبالتالي كلما تزايدت أعباء المديونية الخارجية كلما استهلكت كمية أكبر من حصيللة القطع الأجنبي للصادرات مما سيؤثر على كمية الواردات ونتيجة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه لن يستطيع أن يعوض النقص الحاصل في الواردات مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- تزايد أزمة الديون الخارجية يضطر الدول إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على دعم مالي وبالتالي تطبيق البرامج التي يوصي بها هذا الصندوق مثل تخفيض قيمة العملة .
- كما أن استخدام القروض الخارجية في شراء السلع الاستهلاكية بدلا من توظيفها في مجال الإنتاج سيضعف من قدرة الدولة على سداد الأقساط والفوائد مما يزيد من أعباء المديونية الخارجية ويعمق التضخم .

### 3- الهيكل السلعي للصادرات والواردات السورية :

الصادرات:

جدول رقم (11) يبين الهيكل السلعي للصادرات<sup>[13]</sup> (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية)

العام	الخاص	مصنوعة	نصف مصنوعة
2000	176564	28210	11416
2001	199211	32482	11456
2002	234874	52014	14665
2003	204843	43571	16625
2004	207358	87700	51108
2005	257503	102476	64321
2006	239211	193530	72271
2007	256688	234839	87507
2008	287808	279126	40864

81161	195605	211564	2009
70040	217557	281467	2010

#### المصدر المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

يلاحظ أن الجزء الأعظم من الصادرات السورية هو مواد خام مما يجعل الاقتصاد السوري ذا حساسية مرتفعة للتضخم بسبب اعتماده على حصيلة الصادرات فإذا تدهورت أسعار الصادرات فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة نتيجة انخفاض إيرادات الدولة مما يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي أو الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من الخارج لسد العجز مما يولد ضغوطاً تضخمية .

كما أن الدولة ستضطر إلى وضع قيود وحواجز على الاستيراد إذا كانت لا تمتلك احتياطياً كافياً من العملات الأجنبية الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، أو قد تلجأ الدولة إلى تنشيط صادراتها عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي تخفيض أسعار الصادرات ولكن هذا الأمر سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار الواردات وارتفاع أسعار السلع التي تدخل فيها عناصر الإنتاج مستوردة .

كما أن ارتفاع أسعار الصادرات من المواد الأولية سيؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من القطع الأجنبي وبالتالي زيادة لدخول المشتغلين في إنتاج وتصدير المواد الأولية مما يترتب عليه حركة توسعية في الاقتصاد القومي فيزداد الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وبالتالي تتجه الأسعار للارتفاع وخصوصاً نتيجة زيادة الاستهلاك في ظل جهاز إنتاجي ضعيف .

خلاصة القول إن التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية يؤدي إلى انبعاث موجات تضخمية .

#### الواردات :

بالنسبة إلى الواردات السورية فإن القسم الأعظم منها هو سلع تكوين رأسمالي و سلع إنتاجية وسيطة حيث تبلغ نسبتها 73.8% في حين أن النسبة الباقية تبلغ 26.2% وهي سلع غذائية وأدوية .. الخ .

ونلاحظ أن معظم هذه السلع هي سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار العالمية للواردات من هذه السلع مع حرص الدولة على المحافظة على مستويات الاستهلاك والإنتاج الحاليين سيفرض على الدولة الحفاظ على مستوى الواردات بالرغم من ارتفاع أسعارها الأمر الذي سينتج ضغوطاً تضخمية . كما أن ارتفاع أسعار سلع التكوين الرأسمالي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار بالداخل مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية .

#### 4-زيادة العرض النقدي :

تتألف الكتلة النقدية في السورية من النقد المتداول خارج المصارف ومن الودائع تحت الطلب وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية وعناصرها .

جدول رقم (12) يبين تطور الكتلة النقدية (الأرقام مقدرة بملايين الليرات السورية).

العالم	النقد في التداول	الودائع تحت الطلب	الكتلة النقدية m	معدل نمو m	نسبة النقد في المتداول m1
2000	203883	164807	368690	-	55.2
2001	229266	190645	411911	14%	55

50	%22	513738	255379	258359	2002
53	%6	541442	2569076	284999	2003
55.2	%11	601735	269046	332659	2004
55.1	%16	697700	312971	384729	2005
58.1	%14	687438	288272	399167	2006
57.7	%6	731669	309304	422365	2007
56.7	%13	827260	358445	466815	2008
53.8	%11	916018	423066	492952	2009
50.9	%16	1061846	521657	540188	2010

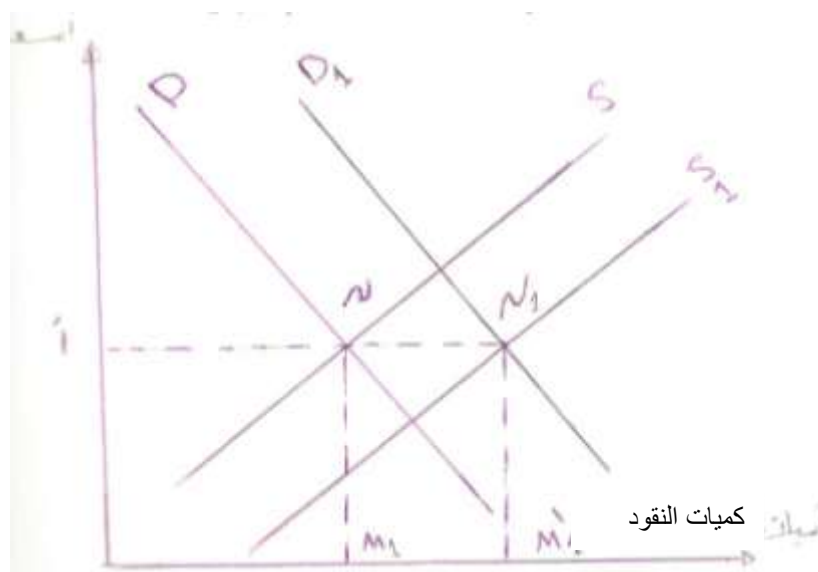
المصدر: نشرات مصرف سوريا المركزي للأعوام المذكورة.

يلاحظ أن النقد في التداول يلعب دوراً مهماً في حجم المعروض النقدي حيث لا يزال يشكل النسبة الأكبر من

إجمالي العرض النقدي قياساً بالودائع تحت الطلب وذلك بسبب:

- 1- تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة .
  - 2- نقص السيولة في الاقتصاد الناتج عن خروج الأموال إلى الدول المجاورة أو اكتنازها وحجبها عن التداول .
  - 3- تخلف الجهاز المصرفي وانخفاض مستوى دخل الأفراد والأمر الذي يؤدي إلى تفضيل التعامل النقدي أكثر من التعامل المصرفي .
  - 4- انخفاض معدلات الفائدة وارتفاع معدلات التضخم .
- إن زيادة حجم النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار فإذا كان الاقتصاد في مرحلة نقص التشغيل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل. أما إذا بلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى حدوث التضخم ويؤثر ذلك سلباً في الناتج.

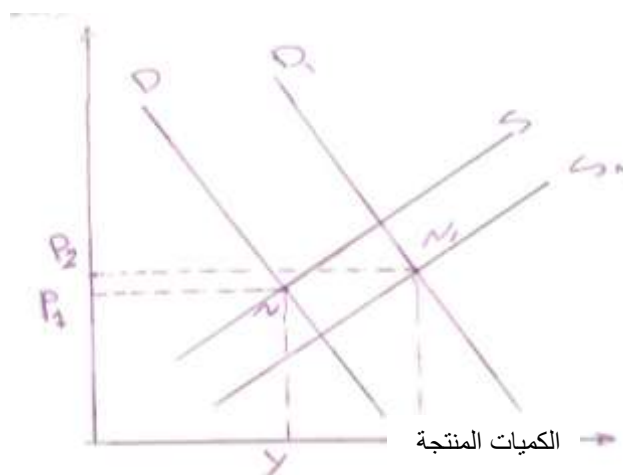
أسعار الفائدة



(الشكل 1)

أما في سوريا وبما أن زيادة عرض النقود بات سياسة نقدية مستمرة تتبعها الدولة بغض النظر عن حجم التوظيف والإنتاج وأن سعر الفائدة ثابت لا يتغير مهما بلغت الكتلة النقدية من زيادة أي أن زيادة كمية النقود ستؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود (S) نحو الأسفل إلى (S1) وبما أن الدولة تشجع على الاستثمار سنفرض جدلاً بأن الطلب على الاستثمار سيزداد أي سينتقل منحنى الطلب D ليصبح D1 ويتقاطع مع S1 في N1 التي تشير إلى زيادة الكميات النقدية من M1 إلى M1' ولكن سعر الفائدة لم ينخفض بل بقي ثابتاً لأن الدولة تتبع هذا السعر بغض النظر عن حجم الكتلة النقدية لذلك فإن زيادة النقود ستؤثر بالعرض والطلب ولن تؤثر في سعر الفائدة. أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيظهر لدينا الشكل التالي :

الأسعار



(الشكل 2)



بالعودة إلى أرقام المجموعة الإحصائية نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 تأثر بزيادة حجم النقود وإجراءات تشجيع الاستثمار أي إن منحنى العرض S انتقل إلى S1 كما ارتفع منحنى الطلب نتيجة زيادة الإنفاق العام للدولة ليصبح D1 وتصبح نقطة التوازن الجديدة N1 .

والتي تشير إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 271070 حيث ازداد هذا الناتج من 2520705 مليون عام 2009 ليصبح 2791775 مليون عام 2010 .  
في حين ازدادت الكتلة النقدية من 916018 مليون عام 2009 لتصبح 106846 مليون عام 2010 أي بزيادة قدرها 145828 مليون .

وبمقارنة حجم الزيادة في النقود إلى الزيادة في الناتج الإجمالي نجد :

إسهام النقود في زيادة الناتج

$$= \frac{1458289}{271070} = 54\%$$

الزيادة في الناتج

هو معدل مرتفع جدا لا يحصل إلا عندما يبلغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل كما أنه يعبر عن ضغوط

تضخمية كثيرة جدا هي مستترة نتيجة السياسات التي تتبعها الحكومة .

كما أن معدل نمو عرض النقود هو 16% لعام 2010 بينما يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10% أي أن الدولة قد بالغت كثيرا في زيادة المعروض النقدي بحيث فقدت هذه الزيادة آثارها الإيجابية وتحولت إلى قوى تضخمية .

ذكرنا سابقا أن الحكومة تقوم بزيادة عرض النقود مما يستوجب انخفاض الأسعار الفائدة في ظل المزاي والإعفاءات المقدمة للمستثمرين لا بد أن يزداد الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل بالتالي زيادة الاستهلاك والادخار ( بنسب مختلفة ) .

ولكن تثبيت الحكومة لسعر الفائدة لمدة طويلة جعل قرار الاستثمار بمعزل عن تأثيرات أسعار الفائدة أي أن

المستثمر لا يأخذ مستويات أسعار الفائدة في الحسبان عند دراسة قرار التمويل .

كما أن السياسات المالية بما قدمته من مزايا وإعفاءات للمستثمرين وزيادة في العبء الضريبي على أصحاب

الدخول المحدودة أدت إلى سوء توزيع في الدخل القومي حيث ازدادت الأرباح مقابل انخفاض الأجور، مما انعكس

على الطلب الفعال سلباً وأدى إلى انخفاض الاستهلاك مما أدى إلى تزايد حدة انخفاض معدلات التشغيل وتراجع

الاستثمارات التي توجهت في معظمها نحو قطاع الخدمات والتجارة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة .

في حين أن الادخار قد ازداد نتيجة زيادة أرباح الشركات الخدمية والتجارية والتي لم تقم بتوظيفه في ظل

الظروف الراهنة .

والجدير ذكره أن الامتناع عن الاستثمار سينعكس سلباً على الدخل وعلى الاستهلاك، مما سيؤدي إلى خروج

الأموال السورية إلى الخارج مما ينعكس على قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تعميق التضخم بسبب ضعف القنوات

الادخارية في سورية وتراجع الاستثمارات.

**خامساً: سياسة الرواتب والأجور :**

عمدت الحكومة إلى تثبيت الرواتب والأجور لمدة طويلة أو إلى زيادتها بمعدلات منخفضة خلال فترات زمنية

متباعدة لا تتناسب مع معدلات التضخم مما أدى إلى تخفيض حجم الطلب الكلي وساعد على تعميق ظاهرة الركود .

#### سادساً: سياسة الإنفاق الحكومي :

إن تراجع حجم الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري بهدف إتاحة الفرصة أمام الاستثمار الخاص الذي لم يعوض هذا التراجع بسبب عدم توفر البنى التحتية اللازمة للاستثمارات الجديدة وعدم توفر التشريعات اللازمة أدى إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تزايد معدلات البطالة .

#### سابعاً: السياسات الضريبية التي أتبعها الحكومة :

يتميز النظام الضريبي في سوريا بسمات متعددة أهمها :  
-ارتفاع العبء الضريبي على أصحاب الدخل المحدود .  
-إعفاءات ضريبية غير مدروسة منحها قانون الاستثمار رقم 10 ورقم 8 لأصحاب الفعاليات الاقتصادية بهدف تشجيع الاستثمار الخاص .

-التمايز الضريبي بين القطاعات الاقتصادية الذي أدى إلى نمو قطاع التجارة الخدمات مما أدى إلى سوء توزيع الدخل القومي وانخفاض في متوسط دخل الأفراد الذين يشكلون الشريحة العظمى من المجتمع خاصة أن هذه الدخول ثابتة لا تزداد بنفس زيادة مستوى العام للأسعار وإنما تزداد بمعدلات منخفضة جدا .  
في حين تزداد الأصول والثروات بمقدار التضخم الأمر الذي أدى إلى تدني القوة الشرائية ونقص الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد الوطني .

#### ثامناً: سياسة أسعار الفائدة :

يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً في تشجيع الادخار أو الاستثمار أو تشجيع الائتين معا وعادة ما تسعى الدول لتحديد سعر الفائدة يجمع بين الائتين معا و يشجع النمو الاقتصادي، إلا أن الحكومة عمدت إلى ترك أسعار الفائدة على ما هي عليه دون تعديل خلال فترة طويلة استمرت حتى 2003 حيث قام مصرف سوريا المركزي بتحريك أسعار الفائدة الدائنة على الحسابات الجارية من 2% إلى 1% - .

كما قام بتعديلات عديدة على الفوائد على الودائع لأجل لتصبح بين 5% - 7% - 2% بهدف إجراء تعديلات في هيكل الودائع وتصحيحها لجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني .

إلا أن هذا التخفيض لا يزال قليلاً جداً مقارنة مع ما يحصل في الاقتصاديات المجاورة فالتخفيض لم يتعدى حاجز 1% لا غير على الودائع فقط في حين لا تزال مختلف أنواع القروض تأخذ فوائد تتجاوز في معظمه حاجز 10% للقروض المتوسطة وطويلة الأجل .

أي إن هذا القرار لا يستجيب مع متطلبات الوضع الاقتصادي فإذا كانت الغاية هي تشجيع الاستثمار فلا بد من الإشارة إلى ما يلي :<sup>[14]</sup>

-تثبيت سعر الفائدة لمدة طويلة قد أخرجته من قائمة العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين .

-عوائق الاستثمار تتجاوز سعر الفائدة إلى بيئة الاستثمار الحالية غير المشجعة .

إضافة إلى أن أنظمة عمليات المصارف تتشدد في ضمانات القروض لدرجة كبيرة وأن الإضافات العمولات

وبدلات الرهون ترفع من تكلفة الاقتراض .

أما إذا كانت الغاية تشجيع الاستهلاك وزيادة الطلب فهذا لم ولن يحدث لأن حقيقة هذه المدخرات هي إما لدعم الدخل إذا كانت عائدة لصغار المدخرين أو ناتجة عن غياب فرص الاستثمار الإنتاجي المواتية أو انعدام بدائل الاستثمار إذا كانت عائدة لكبار المدخرين .

وبالتالي فإن الشيء الوحيد الذي تحقق هو تراجع عوائد مدخرات ذوي الدخل المحدود بالتالي مستوى معيشتهم خاصة بعد فرض ضريبة بنسبة 7.5 على 20% من عوائد الإيداعات المصرفية .

#### تعدد أسعار الصرف:

حيث أسهم دولار التصدير برفع تكاليف الصناعة السورية بمقدار 20% نظرا إلى أن سعره في السوق 55-60 ل.س . فيما سعر الدولار في المصارف الحكومية يبلغ 46.5 ل.س ، مما أدى إلى رفع تكاليف الصناعة السورية وتخفيض قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية .

#### الاستنتاجات والتوصيات:

إذا نستطيع القول إن الركود التضخمي ظاهرة موجودة في الاقتصاد السورية وقد ظهر نتيجة تضارب السياسات الاقتصادية المالية النقدية للحكومة حيث يتميز الاقتصاد بأنه اقتصاد موجه تحتكر فيه الحكومة إدارة تنظيم بحرية مطلقة في سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية لكونها غير مضطرة لمواجهة أي تقويم عملي أو مساعلة تقارن الأهداف المعلنة مع النتائج الفعلية المحققة على أرض الواقع .

إن معالجة الركود التضخمي تتطلب حشد جميع الطاقات والموارد الاقتصادية المتاحة في البلد واستغلالها على أكمل وجه من خلال مجموعة من الإجراءات هي :

1-تشجيع الاستثمار من خلال خلق مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال المحلية العربية والأجنبية ومناخ استثماري لا يعني مجرد قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن مجموعة مزايا وإعفاءات ضريبية بل يعني مقومات وشروط سياسية واقتصادية أهمها :

أ-حجم السوق والطلب الفعال حيث يشكلان عاملا رئيسيا في جذب الاستثمارات ، وحجم السوق المحلية لا يتوقف فقط على حجم الدخل القومي إنما على توزيع هذا الدخل زيادة نسبة الأجور فيه .

ب-منطقة صناعية مخدمة بشكل جيد .

ت-إمكانيات توسيع المشروعات .

ث-توفر اليد العاملة والمواد الأولية .

بالتالي لا بد أن تعمل الحكومة على توفير هذه المعلومات .

2-الإسراع في عملية إصلاح القطاع العام بهدف زيادة الإنتاج والمبيعات كما ونوعاً.

3-زيادة الرواتب والأجور .

4-معالجة العجز المالي لا كمشكلة سيولة بل كمشكلة هيكلية تتطلب حلها مراجعة أسس ومبادئ جميع بنود

الإيرادات بنود الإنفاق العام الرئيسية العمل على ترشيد هذا الإنفاق بشكل خاص الإنفاق الجاري غير الاستثماري ( الإداري البيروقراطي ) الذي يعبر عن جميع أشكال الهدر والتبذير .

5-إعادة توزيع الدخل من خلال إصلاح ضريبي شامل يعيد النظر في الإعفاءات الضريبية الممنوحة ينطلق

من أسس اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار أثر الضريبة على حوافز الإنتاج والعمل والاستثمار والادخار وعلى توزيع

الثروة بحيث يحقق العدالة الضريبية أولاً يزيد من واردات الدولة ثانياً .

6-تبنى سياسة نقدية تقييدية تهدف بشكل أساسي إلى ربط معدل نمو العرض النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

7-رفع معدلات الفائدة واعتماد سياسة مرنة في تحريكها وتركيز مسؤولية تحريكها في يد سلطة واحدة تمتع بالكفاءة العلمية الاقتصادية .

8-تقليص تمويل المصرف المركزي لعجز الموازنة .

9-العمل على تطوير النظام المصرفي الحالي بحيث يساهم في تنمية وتنشيط الاستثمار من خلال منح القروض للمستثمرين وفرض الرقابة على استخدام هذه القروض بما يضمن توجيهها نحو قطاع الإنتاج .

10- العمل على تطوير سوق الأوراق المالية وتوسيعها .

### المراجع :

- نبيل الروبي ، نظرية التضخم الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية 1984 .
- نايف الشبول ، التضخم في الاقتصاد الأردني ، دراسة تحليلية . ( جامعة عين شمس - كلية التجارة - رسالة ماجستير 1981 ) .
- رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 .
- علي كنعان النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات إصلاحه الطبعة الأولى ، لعام 2000 .
- بروين رجال بإشراف د ، قدري جميل ، بناء سلة الاستهلاك وعلاقتها بالتضخم معهد التخطيط ، 2010 .
- عادل أحمد حشيش اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية ، 1993 ، بيروت .
- علي كنعان الركود في سوريا .
- فؤاد اللحام ، التحديث الصناعي في سوريا ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون لعام 2008 .
- عماد الدين أحمد المصيح العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية .
- محمد جلال مراد البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق 2007 .
- عبد الرزاق حسان ، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، مجلد 29- العدد 3 / 2013 .
- أكرم محمود الحوراني ، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي - جمعية العلوم الاقتصادية 2007 .
- النشرة الرابعة لمصرف سوريا المركزي .
- المجموعة الإحصائية السورية .

1- الروبي نبيل ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية 1984 .

2-الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني ، دراسة تحليلية ( جامعة عين شمس - كلية التجارة - رسالة ماجستير 1981 .

3- الروبي نبيل مرجع سابق .

4-كنعان علي النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات إصلاحه الطبعة الأولى 2000 .

- <sup>5</sup>-د. رجال بروين بإشراف د. قدري جميل بناء سلة الاستهلاك وعلاقتها بالتضخم معهد التخطيط 2010.
- <sup>6</sup>-حشيش ، عادل أحمد : اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية 1993 ، بيروت .
- <sup>7</sup>- كنعان علي ، الركود في سوريا .
- <sup>8</sup>- اللحام . فؤاد التحديث الصناعي في سورية ندوة الثلاثاء والاقتصاد في الحادية والعشرون 2008 م .
- <sup>9</sup>-وزارة الصناعة ، 2008.
- <sup>10</sup>-أحمد المصباح ، عماد الدين . العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية .
- <sup>11</sup>-راجع جلال مراد ، محمد البطالة والسياسات الاقتصادية - جمعية العلوم الاقتصادية دمشق 2007.
- <sup>12</sup>-حساني ، عبد الرزاق ، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية مجلد 9- العدد 3- 2013.
- <sup>13</sup>-سعر صرف الدولار 20000 46
- 2004 - 48.65
- 205-2006- 2007 / 50
- عام 2008 46.47
- 2010 / 46.50
- <sup>14</sup>-الهوراني ، أكرم محمود - انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إظهار عملية الإصلاح الاقتصادي - جمعية العلوم الاقتصادية .